HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.67
11 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

هولندا: جزر الأنتيل الهولندية

[١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥]

المحتويات

الفصل		الفقرات
أولا-	الاقليم والسكان	١ - ٦٠
	ألف- معلومات عامة	١ - ٤
	باء- التاريخ	٥ - ١٤
	جيم- الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية	١٥ - ٦٠
ثانيا-	الهيكل السياسي العام	٦١ - ٨٢
	ألف- الهيكل الدستوري لمملكة هولندا	٦٢ - ٦٧
	باء- نوع الحكومة	٦٨ - ٧٦
	جيم- النظام القانوني	٧٧ - ٧٩
	دال- السلطة القضائية	٨٠ - ٨٢
ثالثا-	الإطار القانوني العام الذي تحمى ضمنه حقوق الإنسان	٨٣ - ١٠٤
	ألف- المحكمة العادية	٨٤ - ٨٥
	باء- المحاكم الإدارية	٨٦ - ١٠٤
رابعا-	الإعلام والدعاية	١٠٥ - ١١٢

مرفقان

١- التعداد الثالث للسكان والإسكان

٢- حولية احصائية

---

* يمكن الاطلاع عليهما في ملفات مركز حقوق الإنسان.

أولا- الاقليم والسكان

ألف- معلومات عامة

١- تشكل جزر الأنتيل الهولندية جزءا من المملكة الهولندية يتمتع باستقلال ذاتي ويتألف من خمس جزر هي: بونير وعاصمتها كرالنديجك، وكوراساو وعاصمتها فيلموستاد، وسابا وعاصمتها باتم، وسان أوستاشيوس وعاصمتها أورانجستاد، وسان مارتان وعاصمتها فيليبسبيرغ. وهذه الجزر جزء من سلسلة الجزر الواقعة بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية المعروفة بالأنتيل.

٢- وتبلغ المساحة الاجمالية لجزر الأنتيل الهولندية زهاء ٨٠٠ كيلومتر مربع وهي مؤلفة من جزيرة بونير التي تبلغ مساحتها ٢٨٨ كيلومترا مربعا وجزيرة كوراساو ومساحتها ٤٤٤ كيلومترا مربعا وجزيرة سابا ومساحتها ١٣ كيلومترا مربعا وسان أوستاشيوس ومساحتها ٢١ كيلومترا مربعا وسان مارتان ومساحتها ٣٤ كيلومترا مربعا. ويُميَّز بين "جزر ليورد" المكونة من بونير وكوراساو و"جزر وندورد الهولندية" (وقد أُطلقت عليها هذه الأسماء خطأ إلى حد ما لأنها جزء من مجموعة ليورد لجزر الأنتيل الصغرى المكونة من سابا وسان أوستاشيوس وسان مارتان على أساس مواقعها. ويرجع تاريخ هذا التمييز إلى عهد السفن الشراعية التي كانت تعبر المحيط الأطلسي ويشير إلى مواقع الجزر بالنسبة للريح التجارية.

٣- وتبعد مجموعة الجزر عن بعضها البعض بزهاء ٩٠٠ كيلومتر. وتقع جزر ليورد عند خط عرض ١٢ درجة شمالا تقريبا وخطي الطول ٦٨ درجة و٧٠ درجة غربا. وهي جزر ساحلية يتراوح بعدها عن جنوب قارة أمريكا الجنوبية بين ٣٠ و٩٠ كيلومترا. وهذه الجزر المستطيلة الشكل مكونة بصورة رئيسية من صخور نارية ومحاطة ومغطاة جزئيا بحجر جيري. وتوجد أعلى قممها وهي سان كريستوفلبرغ التي يبلغ ارتفاعها ٣٧٥ مترا في جزيرة كوراساو. وتقع جزر ويندورد في الجزء الشمالي من جزر الأنتيل الصغرى عند خط العرض ١٨ درجة شمالا وخط الطول ٦٣ درجة غربا تقريبا. وهذه الجزر قريبة من بعضها البعض نسبيا: تبعد جزيرة سان مارتان عن جزيرة سابا بـ٥٢ كيلومترا وتبعد جزيرة سان أوستاشيوس عن جزيرة سان مارتان بـ٧٠ كيلومترا. ويمثل جبل سينيري الذي يبلغ ارتفاعه ٨٧٠,٤ مترا أعلى قمة في جزر الأنتيل الهولندية.

٤- ويهطل من الأمطار في جزر ويندورد عادة أكثر مما يهطل في جزر ليورد وبذلك فإن الظروف بالنسبة للزراعة أكثر مؤاتاة شيئا ما. وتقع مجموعتا الجزر في منطقة تهب الرياح التجارية فيها من الشمال الشرقي أو الجنوب الشرقي على مدار العام تقريبا. ويبلغ متوسط درجة الحرارة ٢٧,١ درجة مئوية في جزر ليورد و٢٥,٤ درجة مئوية في جزر ويندورد. وتقع مجموعة الجزر الثانية في منطقة الأعاصير (هاركين) في المحيط الأطلسي وتمر زوبعة مدارية أو إعصار على بُعد يقل عن ٢٠٠ كيلومتر من الجزر مرة في العام في المتوسط.

باء- التاريخ

٥- إن السكان الأصليين لجزر ليورد هم الأراواكس أما سكان جزر ويندورد فهم الكاريبيون. واكتشفت جزر ويندورد في عام ١٤٩٣. وفي عام ١٤٩٩ "اكتشف" الاسباني ألونسو دي أوخيدا جزر ليورد.

٦- واستولى الهولنديون على سابا وسان أوستاشيوس في عام ١٦٣٢ وعلى جزر ليورد في عام ١٦٣٤ والجزء الجنوبي من سان مارتان في عام ١٦٤٨.

٧- وأصدر البرلمان الهولندي أول دستور لجزر الأنتيل الهولندية في عام ١٨٦٥. ونقح هذا الدستور منذ ذلك الحين عدة مرات. واجري أهم هذه التنقيحات في عام ١٩٥٤ حيث أدى إلى وضع ميثاق المملكة (ستاتوت) الذي يشكل الصك التشريعي الرئيسي في مملكة هولندا والذي ينظم الحكم الذاتي الداخلي لجزر الأنتيل الهولندية.

٨- ويوفر النظام الانتخابي لجزر الأنتيل الهولندية ضمانات كافية لحق تقرير المصير. واعترف بهذا الحق صراحة أيضا في المشاورات الرفيعة المستوى بين جزر الأنتيل الهولندية (بما فيها أروبا آنذاك) والأقاليم الجزرية المنفصلة وهولندا التي أجريت في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. ولم يعارض أي من البلدان أو الجزر التي شاركت في المؤتمر ممارسة الحق في تقرير المصير. وبذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن حق سكان الجزر في تقرير مستقبلهم السياسي الخاص بحرية.

٩- وفي مؤتمر مائدة مستديرة عـُقد لاحقا في لاهاي من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ بين جزر الأنتيل الهولندية والأقاليم الجزرية المنفصلة وهولندا تقرر أن تمارس أروبا حقها في تقرير المصير.

١٠- وبعد مفاوضات مطولة بين المسؤولين السياسيين لمختلف الأقاليم الجزرية لجزر الأنتيل نوقشت خلالها عدة نماذج للعلاقات الدستورية بين الجزر في المستقبل، قررت كوراساو تنظيم استفتاء شعبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تحت اشراف الأمم المتحدة.

١١- ولكي يكون الاستفتاء الشعبي تعبيرا ذا دلالة، وامتثالا للمعايير الدولية، عـُرض على شعب الجزر الخمس أربعة خيارات هي:

(أ) أن تبقى ضمن جزر الأنتيل الهولندية؛

(ب) أن تصبح بلدا يتمتع باستقلال ذاتي ضمن المملكة الهولندية؛

(ج) أن تصبح جزءا من هولندا؛

(د) أن تصبح دولة مستقلة.

١٢- وبينت نتائج الاستفتاء العام الذي شارك فيه ٥٦,٨ في المائة من المنتخبين المسجلين، أن ٨٥٧ ٤٨ صوتاً (٧٣,٦ في المائة) من بين الـ٤١٣ ٦٧ صوتا المدلى بها أيدت احتفاظ كوراساو بمركزها ضمن جزر الأنتيل الهولندية.

١٣- ونتيجة لنفس الظروف وللمناقشات المتعلقة بالمستقبل الدستوري للاقاليم الجزرية الأخرى (بونير وسابا وسان أوستاشيوس وسان مارتان) تقرر أيضا تنظيم استفتاءات شعبية في هذه الجزر على أساس حق كل منها الخاص في تقرير المصير. ونظمت هذه الاستفتاءات بنفس الطريقة التي نظم بها الاستفتاء في كوراساو. وفي جميع الجزر أيدت الأغلبية العظمى (زهاء ٩٠ في المائة) من المصوتين الحفاظ على مركز الأقاليم الجزرية ضمن جزر الأنتيل الهولندية.

١٤- وتوفر هذه النتائج أساساً سياسياً متيناً للحفاظ على الهيكل الدستوري الحالي الذي يربط بين جزر الأنتيل الهولندية حتى وإن كان سيحتاج إلى بعض التعديلات لتأمين توطيد العلاقات بين فرادى الجزر.

جيم- الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية

١- اللغة

١٥- إن البابيامنتو هي اللغة الأصلية وهي شائعة في جزر ليورد. وكلمة بابيامانتو مشتقة من الفعل "بابيا" (تكلم) التي ربما كانت مشتقة من الكلمة البرتغالية القديمة "باببير". والبابيامنتو لغة كريولية تتضمن عناصر من اللغات الافريقة ومن اللغات البرتغالية والاسبانية والانكليزية والهولندية.

١٦- واللغة المشتركة في جزر ويندورد هي الانكليزية التي تشكل أيضا لغة هامة في بونير وكوراساو بسبب استخدامها في التجارة والملاحة والملاحة الجوية والسياحة ووسائل الاعلام (مثل المسلسلات والبرامج الرياضية المتلفزة باللغة الانكليزية). واللغة الهولندية هي اللغة الرسمية على الرغم من ازدياد استخدام اللغات الأصلية في مختلف المناسبات الرسمية.

٢- السكان

١٧- تشكل جزر الأنتيل الهولندية جزءا من المملكة الهولندية يتمتع بالاستقلال الذاتي ويمثل سكانه أكثر من ٤٠ قومية ذات أصول إثنية متنوعة. والأرقام السكانية في جزر الأنتيل الهولندية متوفرة من مصدرين مختلفين: يتم التسجيل اليومي للمواليد والوفيات والقادمين والمغادرين في مكاتب التسجيل التابعة لهذه الجزر؛ وتتعلق هذه الأرقام بالسكان القانونيين فقط. أما المصدر الثاني للأرقام السكانية فهو تعدادات السكان التي نظمت في عام ١٩٧٢ و١٩٨١ و١٩٩٢.

١٨- وقد كشفت نتائج تعدادات السكان عن تباينات عند مقارنتها بسجلات مكاتب التسجيل في الجزر. وتبين أن عدد المقيمين في جزر الأنتيل الهولندية أقل من عدد المقيدين في سجلات مكتب التسجيل. ويفترض أن السبب الرئيسي لارتفاع مجموع السكان المقيدين في مكاتب التسجيل هو عدم تسجيل عدد مغادري مختلف الجزر على الوجه الصحيح.

١٩- ويفترض المكتب المركزي للاحصاءات أن أرقام تعدادات السكان تقدم أفضل تقدير تقريبي لعدد سكان جزر الأنتيل الهولندية. وقد بلغ مجموع عدد سكان البلد في تعداد عام ١٩٩٢، ٤٧٢ ١٨٩ نسمة منهم ٧٦٦ ٩٨ امرأة و٧٠٦ ٩٠ رجال.

٢٠- وبين ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ انخفض عدد السكان انخفاضا كبيرا بواقع ٧٨١ ٤٢ نسمة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى احراز جزيرة أروبا على مركز شبه مستقل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وفصل سكانها بالتالي عن سكان جزر الأنتيل الهولندية. وهناك سبب آخر لهذا الانخفاض هو الهجرة.

٢١- وللحصول على مزيد من المعلومات الاحصائية بشأن الأرقام السكانية، الرجاء الرجوع إلى مجلدات تعداد السكان والسكن لعام ١٩٩٢ والحولية الاحصائية لعام ١٩٩٤ (وستستكمل الحولية كل سنة). ويمكن الرجوع إلى هذه المنشورات في مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف.

٣- أنواع الأسر

٢٢- تلت إبطال الرق فترة لم تشجّع فيها ذرية الرقيق على تكوين علاقات عائلية قائمة على الزواج الاحادي. ومرت فترة طويلة قبل أن يختار "الملونون" هذا النوع من الأسر. ونتج عن ذلك وجود آباء لهم عدة أسر وأمهات لهن أطفال من عدة آباء في نفس الأسرة الأحادية الوالد. ولا يزال هذان النوعان من الأسر شائعين اليوم.

٢٣- وقد ازداد أيضا عدد الأسر الأحادية الوالد نتيجة ازدياد عدد حالات الطلاق وحمل المراهقات وعدد الأمهات غير المتزوجات بصورة عامة.

٤- الصحة

٢٤- تتقاسم الحكومة (السلطات المركزية والجزرية) والقطاع الخاص، المسؤولية عن الرعاية الصحية. وتتولى الحكومة المركزية المسؤولية عن التشريع الأساسي فيما يخص الصحة وعن ضمان احترام هذه الأحكام. وهي مسؤولة أيضا عن تنفيذ بعض جوانب الرعاية الصحية بما في ذلك المختبرات ومؤسسات الأمراض النفسانية والصيدليات والخدمات الطبية في السجون والخدمات الصحية الصناعية للموظفين المدنيين والعلاج الطبي لأسرهم.

٢٥- وتتولى الحكومة أيضا إدارة بنك الضمان الاجتماعي المسؤول عن الرعاية الصحية للعاملين في القطاع الخاص الذين تقل أجورهم عن مستوى دخل معين.

٢٦- أما حكومات الجزر فهي مسؤولة بصورة رئيسية عن تنفيذ السياسة الصحية. وهي توفر المرافق نفسها أو تستخدم المرافق الموجودة. وتقوم هذه الحكومات على هذا المستوى أيضا بتوفير الرعاية الصحية العلاجية لبعض السكان مثل الفئات ذات أدنى دخل والموظفين الحكوميين الذين يتقاضون أجرا يقل عن مستوى معين.

٢٧- وتدفع المجتمعات المحلية الجزرية ١٠٠ في المائة من النفقات الطبية لأفقر أعضاء المجتمع. ويشمل ذلك مثلا أجر الأطباء والمتخصصين والمستشفيات وتكلفة الأدوية. ويحق لكافة الأشخاص سواء كانوا موظفين حكوميين أو موظفين في القطاع الخاص الانتفاع بالخدمات الصحية والحصول على مساعدة لأغراض الرعاية الصحية لأسرهم. والكثير من مؤسسات الرعاية الصحية مؤسسات يديرها القطاع الخاص وتدعمها إما الحكومة المركزية أو سلطات أحد الأقاليم الجزرية.

٢٨- وتعرف منظمة الصحة العالمية الرعاية الصحية كنظام من القوانين والخدمات يوضع لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وعلاجها. وتطور نظام الرعاية الصحية مرتبط بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما.

٢٩- وينبغي أن تركز الاحصاءات الصحية على ثلاثة جوانب رئيسية هي: الحالة الصحية للسكان وامدادات الرعاية الصحية (الامداد بالمعدات والموارد المالية والبشرية)؛ وخدمات الرعاية الصحية: العرض والطلب. ويتجاوز هذا ما هو مقدم في بيانات الحولية الاحصائية المرفقة بهذا التقرير*. وتجمع المعلومات المتعلقة بالاحصاءات الصحية بين عناصر مختلفة لتقديم صورة عامة لبعض مجالات الرعاية الصحية. وتتعلق الاحصاءات الصحية المقدمة بما يلي: الحالة الصحية للسكان؛ وامدادات الرعاية الصحية؛ والجوانب الوقائية للرعاية الصحية فيما يخص تنظيم النسل. ومعظم هذه البيانات يتعلق بتزويد المتلقين بالامدادات نظرا لندرة البيانات المتعلقة بالطلب على الرعاية الصحية.

٥- التعليم

٣٠- تنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٠ من دستور جزر الأنتيل الهولندية على ما يلي: "يشكل التعليم الشغل الشاغل للحكومة". وهي لا تعترف، على وجه الدقة، بحق فردي واجب التطبيق مباشرة في التعليم. غير أن المادة ٢ من البروتوكول الاضافي الأول للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الساري في جزر الأنتيل الهولندية تنص على ما يلي: "لا يحرم أي شخص من الحق في التعليم". وأولت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ما ورد في هذه المادة على أنه يعني حق كل فرد في الالتحاق بالمدارس الموجودة وفي التمتع بثمار التعليم، أي الحق في الاعتراف بالنتائج المحققة بفضل هذا التعليم.

---

* متوفرة للرجوع إليها في ملفات مركز حقوق الإنسان.

٣١- ويوجد في جزر الأنتيل الهولندية تكافؤ للفرص فيما يخص الالتحاق بكافة أنواع المدارس والاستفادة من التسهيلات التعليمية. وطبقا للوثيقة التوجيهية التي أصدرتها وزارة التعليم في جزر الأنتيل الهولندية يجب أن تكون السياسة التعليمية متأصلة هيكليا في سياسة انمائية وطنية تستهدف التنمية المتكاملة لمجتمع الأنتيل. وبذلك فإن نقطة الانطلاق هي ضرورة دعم التطورات الجارية في السياق الواسع للسياسة الانمائية الوطنية بالتعليم. وتشمل الفئات التي تتطلب اهتماما خاصا أو مبادئ توجيهية على مستوى السياسة العامة في الوقت الراهن النساء والعاطلين عن العمل والشباب والمعوقين. وللاطلاع على مزيد من البيانات الاحصائية الرجاء الرجوع إلى الحولية الاحصائية.

٦- الاسكان

٣٢- تسعى الحكومة من أجل توفير سكن ملائم للجميع. ولتحقيق هذه الغاية انشئت مؤسسات (Fundashon Kas Popular) على الجزر. وتعمل هذه المؤسسة في كوراساو مثلا بالتعاون مع إدارات الأشغال العامة والتخطيط العمراني والاسكان للتخفيف من حدة نقص المساكن الملائمة. ولا تشمل أنشطتها تنفيذ مشاريع الاسكان التقليدية في القطاع العام وإدارتها وتطويرها فحسب بل وكذلك توفير المساعدة للسكان الذين يبنون مساكنهم الخاصة. وتجدر الاشارة إلى أن العبء المالي على هؤلاء البنائين أخف بكثير من سعر السوق عند تلقيهم مساعدة من هذه المؤسسات. وتقدم هذه الأخيرة أيضا مبلغا محدودا من المال في شكل إعانات للايجار على أساس الدخل.

٧- الديانة

٣٣- تختلف مجموعتا الجزر من حيث الديانة. ومعظم سكان جزر ليورد من أتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في حين أن جزءا كبيرا من سكان جزر ويندورد من أتباع الكنيسة الميثودية أو أنغليكان. وهذا يعود إلى هيمنة النفوذ البريطاني على جزر ويندورد عبر التاريخ. وللاطلاع على الأرقام بشأن الديانات الأخرى في جزر الأنتيل الرجاء الرجوع إلى الحولية الاحصائية.

٨- العمل

٣٤- تتولى حكومات الجزر المسؤولية الأولى عن الشؤون الاقتصادية وشؤون العمالة. وهي في خير وضع لتوجيه السياسات والاستراتيجيات في المجال الاقتصادي والعمالة لكي تناسب خصائص أسواق عملها وهياكلها الاقتصادية. وتقوم الحكومة المركزية بدور داعم في هذا الصدد حيث تحدد الخطوط العريضة للسياسات وتعد التشريع اللازم على المستوى المركزي.

٣٥- وتقوم حكومة جزر الأنتيل الهولندية بتعزيز فرص العمالة عن طريق مجموعة متنوعة من التدابير. وتتمثل مهمة مكتب العمالة المركزي فيما يلي:

(أ) تشجيع الامتثال للوائح القانونية المتعلقة بالوساطة في مجال العمالة؛

(ب) التوسط بين أرباب العمل والباحثين عن عمل المقيمين في مختلف الجزر وبين أرباب العمل في جزر الأنتيل الهولندية والباحثين عن عمل في بلدان أخرى والعكس بالعكس؛

(ج) جمع ونشر البيانات عن حالة سوق العمل في جزر الأنتيل الهولندية.

وتسعى الحكومة أيضا من أجل خلق فرص العمل عن طريق منح امتيازات ضريبية للمؤسسات التجارية المؤهلة.

٣٦- وفيما يتعلق بالحق في معاش التقاعد يساهم الرجل والمرأة على قدم المساواة في صناديق المعاشات التقاعدية كما أن سن التقاعد بالنسبة لهما واحد.

٣٧- وينظم القانون في القانون المدني لجزر الأنتيل الهولندية والقانون المحلي بشأن انهاء عقود العمل على التوالي التعيينات والفصل في القطاع الخاص. وطبقا لأحكام القانون المحلي تقوم لجنة باسداء المشورة لمدير إدارة العمل والشؤون الاجتماعية بشأن كافة الطلبات المقدمة لإنهاء عقد عمل. وفضلا عن ذلك ينظم القانون المدني لجزر الأنتيل الهولندية كافة القواعد الأخرى التي تحكم الفصل.

٣٨- وينظم القانون المحلي بشأن النظام الأساسي للخدمة المدنية نظام التوظيف الخاص بالموظفين المدنيين.

٣٩- ويمكن تقديم الملاحظات التالية فيما يخص البطالة.

٤٠- لا يزال معدل البطالة مرتفقا على الرغم من انخفاضه خلال السنوات القليلة الماضية. وتتطلب البطالة بصورة عامة وبطالة الشباب بصورة خاصة اهتماما دائما من جانب الحكومة. وشرعت الحكومة المركزية في تنفيذ سياسة لتشجيع المرونة في سوق العمل وأصدرت تشريعا للنهوض بالعمالة بين صفوف الشباب الباحثين عن عمل.

٤١- إن تعريف لفظة "البطالة" يكتسي أهمية بالغة لدى النظر في معدل البطالة. وحتى عام ١٩٨٨ اعتبر جميع الأشخاص الذين ردوا ايجاباً على السؤال "هل تبحث عن عمل؟" عاطلين عن العمل. وفي عام ١٩٨٨ عُدل التعريف طبقا للتعريف الذي تستخدمه منظمة العمل الدولية. وفي هذا التعريف الجديد اضيف معياران اثنان مصاغان بصورة أدق هما: العاطل عن العمل هو شخص لا يبحث فقط عن شغل وإنما هو:

(أ) "يبحث بنشاط عن عمل"؛ أي قام خلال الشهر الذي سبق عملية المسح بخطوات محددة بحثا عن عمل بأجر أو لممارسة عمل مستقل"؛

(ب) "مستعد للالتحاق بعمل في غضون اسبوعين".

ونتيجة لتغيير التعريف أصبحت أرقام البطالة لعام ١٩٨٨ والسنوات التالية غير مماثلة تماما لأرقام السنة السابقة.

٤٢- ويقدم الجدول التالي معلومات عن القوى العاملة، بما في ذلك العاطلون عن العمل الذين يبحثون عن عمل فضلا عن الأشخاص الذين يعملون.

القوى العاملة

بونير	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٩٢
العاملون (١)	١ ٠٠٧	٢ ٠٣٠	٣ ٠٣١	٤ ٤٣٠
العاطلون عن العمل (٢)	٣٩٦	٤٣٠	٣٩٥	٤٠٢
القوى العاملة (١+٢)	١ ٤٠٣	٢ ٤٦٠	٣ ٤٢٦	٤ ٨٣٢
مجموع السكان	٥ ٨١٢	٨ ٢٤٩	٨ ٧٥٣	١٠ ١٨٧
معدل المشاركة	٢٤,١	٢٩,٨	٣٩,١	٤٧,٤
النسبة المئوية للعاطلين عن العمل	٢٨,٢	١٧,٥	١١,٥	٨,٣

كوراساو	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٩٢
العاملون (١)	٣٤ ٤٢٩	٤١ ٩٣٥	٤٧ ٢٩٠	٥١,٦٤
العاطلون عن العمل (٢)	٥ ٠٤٦	٦ ٧١٦	١٢ ٠٠٦	١٠,٥٣
القوى العاملة (١+٢)	٣٩ ٤٧٥	٤٨ ٦٥١	٥٩ ٢٩٦	٦٢,١٧
مجموع السكان	١٢٥ ١٨١	١٤٦ ٨٨٤	١٤٧ ٣٨٨	١٤٤,٠٩
معدل المشاركة	٣١,٥	٣٣,١	٤٠	٤٣
النسبة المئوية للعاطلين عن العمل	١٢,٨	١٣,٨	٢٠,٢	١٦

سان أوستاشيوس	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٩٢
العاملون (١)	٢٧٨	٣٥٦	٤٦٥	٨١٧
العاطلون عن العمل (٢)	٧١	٨٠	٧٩	٥٠
القوى العاملة (١+٢)	٣٤٩	٤٣٦	٥٤٤	٨٦٧
مجموع السكان	١ ٠١٤	١ ٣٨١	١ ٣٥٨	١ ٨٣٩
معدل المشاركة	٣٤,٤	٣١,٦	٤٠,١	٤٧,١
النسبة المئوية للعاطلين عن العمل	٢٠,٣	١٨,٣	١٤,٥	٥,٨

سان مارتان	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٩٢
العاملون (١)	٧٩٣	٣ ١١٢	٥ ٩٩٨	١٩ ٩١١
العاطلون عن العمل (٢)	٥٠	٢٩٨	٤٩٩	٢ ٤٢٥
القوى العاملة (١+٢)	٨٤٣	٣ ٤١٠	٦ ٤٩٧	١٩ ٣٣٦
مجموع السكان	٢ ٧٧٨	٧ ٨٠٧	١٣ ١٥٦	٣٢ ٢٢١
معدل المشاركة	٣٠,٩	٤٣,٧	٤٩,٤	٦٠,٠
النسبة المئوية للعاطلين عن العمل	٥,٩	٨,٧	٧,٧	١٢,٥

سابا	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٩٢
العاملون (١)	٢٤٧	٢٨٧	٣٧٠	٥٢٤
العاطلون عن العمل (٢)	٢	٢٦	٢٩	٢٣
القوى العاملة (١+٢)	٢٤٩	٣١٣	٣٩٩	٥٤٧
مجموع السكان	٩٨٠	٩٦٨	٩٦٥	١ ١٣٠
معدل المشاركة	٢٥,٤	٣٢,٣	٤١,٣	٤٨,٤
النسبة المئوية للعاطلين عن العمل	٠,٨	٨,٣	٧,٣	٤,٢

٤٣- إن العمل القسري أو السخرة لا يـُؤذن أو يـُتسامح بهما في جزر الأنتيل الهولندية. وهما محظوران بموجب المادة ٤ من معاهدة روما لعام ١٩٥٠ المنشئة للجماعة الأوروبية واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ و١٠٥ الساريتين في جزر الأنتيل الهولندية. وفضلا عن ذلك، وعلى أساس التشريع الذي يحكم اتفاقات العمل الجماعية لا بد أن يكون لنقابات العمال مركز قانوني لابرام اتفاقات عمل جماعية. والحق في العمل الجماعي من جانب العمال وأرباب العمل حق معترف به. وفيما يخص هذا الحق يمكن للمحاكم أن تبت في شرعية أي عمل من هذا القبيل على ضوء الظروف الخاصة.

٩- الاقتصاد

٤٤- تتمثل المصادر الرئيسية لدخل جزر الأنتيل الهولندية في السياحة والصناعة المالية اللاإقليمية والموانئ وتكرير النفط والتجارة.

٤٥- وبالنسبة لجزر الأنتيل الهولندية ككل وجزيرة كوراساو بصورة خاصة كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨ فترة تغير كبير للاقتصاد. أولا، كان للتغيير الدستوري في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الذي اكتسبت بموجبه أروبا مركزها المستقل آثار اقتصادية وسياسية. وشهدت الصناعة تغييرات هيكلية. ومن أهم الأحداث قرار إقفال المصفاة في كوراساو. لكن الآثار السلبية المتوقعة كانت محدودة لأن الحكومة استطاعت، بعد احتياز المصفاة بمبلغ رمزي قدره غيلدر واحد، أن تؤجرها لشركة نفط حكومية أجنبية أخرى. وفي الحسابات الوطنية تعامل المصفاة وكأنها موجودة في إقليم أجنبي، وبذلك فإن هذه الحسابات تعكسها بالدرجة الأولى تحت باب المعاملات المحلية المختلفة مع بلدان أخرى.

٤٦- وفي القطاع الصناعي "المحلي" تضررت أحواض بناء السفن بصورة خاصة. وبعد عدة سنوات من الخسائر أخضعت لعملية إعادة تنظيم ظهرت آثارها الإيجابية الأولى في عام ١٩٨٨. ويسهم القطاع الصناعي بجزء صغير فقط من الناتج المحلي الإجمالي: ٥ في المائة معظمها من كوراساو. وبالإضافة إلى أحواض بناء السفن يتألف هذا القطاع في معظمه من صناعات محمية.

٤٧- ويحقق قطاع الخدمات الجزء الأكبر من دخل جزر الأنتيل الهولندية. وينطبق ذلك بصورة خاصة على جزر ويندورد وسان مارتان تحديدا. ولم تكن التطورات هنا أيضا مؤاتية دائما في هذه الفترة. وأهم حدث شهده قطاع النقل هو اضطرار الخطوط الجوية الوطنية إلى تنفيذ عدة خطط لإعادة تنظيمها بسبب الخسائر التي تكبدتها لعدة سنوات. غير أن حجم الأنشطة في مطار كوراساو ازداد، شأنه شأن حجم الأنشطة في الميناء.

٤٨- وازدهرت السياحة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ ولا سيما في بونير وجزر ويندورد. وتجلى هذا الاتجاه التصاعدي في المؤشرات القصيرة الأجل مثل عدد الليالي التي قضاها السياح في الفنادق وعدد السائحين في إطار الجولات البحرية. لكن الجدير بالملاحظة أن الإحصاءات الوطنية تفيد أن الأرباح المحققة من الفنادق والمطاعم في هذه الجزر في عام ١٩٨٨ كانت أدنى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة.

٤٩- ويتضح من البيانات المستقاة من الحسابات الوطنية (١٩٩١) أن جزر الأنتيل الهولندية شهدت نموا اقتصاديا قويا في عام ١٩٨٩. وإذا نظر إلى الناتج القومي الإجمالي من حيث الأسعار الجارية تبين أن نسبة النمو بلغت ١٠ في المائة. واستمر هذا النمو خلال السنتين التاليتين أي ١٩٩٠ و١٩٩١ وإن كان ذلك عند مستوى أقل. وبتحقيق معدل نمو سنوي قدره ٣,٨ في المائة و٥,٨ في المائة في هاتين السنتين عاد معدل النمو إلى مستواه في عام ١٩٨٨ تقريبا. وقد تبين أن متوسط معدل النمو الحقيقي منذ عام ١٩٨٦ بلغ ٢ في المائة.

بعض النتائج المستخلصة من الحسابات الوطنية لعام ١٩٩١:

٥٠- يشكل الناتج المحلي الإجمالي واحدا من متغيرات الاقتصاد الكلي الهامة في الحسابات الوطنية. وهو يجمع بين أرقام الإنتاج في القطاعين الخاص والعام لجزر الأنتيل الهولندية. وزاد الناتج المحلي الإجمالي الكلي على ٢ ٥٥٢ مليون غيلدر في عام ١٩٩١ مما يشكل معدل نمو متوسط قدره ٥,٩ في المائة.

٥١- وإذا أضيف صافي الدخل الأولي من الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي تم التوصل إلى الناتج القومي الإجمالي: الدخل الذي يتلقاه المواطنون. ونظرا للدخل الكبير الذي يتدفق على جزر الأنتيل الهولندية من الخارج (لأن مصفاة النفط في كوراساو تعتبر قائمة خارج إقليم البلد) فقد كان الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩١ (٣ ٥٢٦ مليون غيلدر) أعلى بكثير من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٢- وتغيرت كثيرا مختلف مساهمات فرادى الجزر في الناتج المحلي الإجمالي لجزر الأنتيل. وانخفضت حصة جزر ويندورد من ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩١. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى الكساد الاقتصادي في سان مارتان الناجم عن التطورات السلبية التي شهدها قطاع السياحة في هذه الجزيرة. وفي عام ١٩٩١ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجزر ويندورد ٦٨١ مليون غيلدر مقابل ٧٤٣ مليونا في السنة السابقة. وبسبب هذا الانخفاض ارتفع نصيب كوراساو من ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٥ في المائة في عام ١٩٩١. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لجزيرة كوراساو بالقيمة المطلقة إلى ٥٤٨ ٢ مليون غيلدر في عام ١٩٩١. وارتفعت حصة جزيرة بونير ارتفاعا طفيفا وذلك من ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩١. وارتفعت بالقيمة المطلقة من ١٤٤ مليون غيلدر في عام ١٩٩٠ إلى ١٦٩ مليونا في عام ١٩٩١.

٥٣- وبلغ أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في جزر ويندورد ٩٣٠ ١٩ غيلدرا بينما سجلت بونير بـ٥٦٩ ١٥ غيلدرا أدنى ناتج محلي إجمالي للفرد في جزر الأنتيل الهولندية.

٥٤- وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام ١٩٩١ ٦٧٦ ١٨ غيلدرا. وشهد الناتج القومي الإجمالي للفرد نموا هاما بعد عام ١٩٨٦. وبعد تصحيح هذا الرقم لمراعاة نسبة التضخم يبقى هناك معدل نمو سنوي قدره ١,٧ في المائة. وتحققت هذه الزيادة بصورة رئيسية في عام ١٩٨٩ عندما بلغ معدل النمو ٥,٩ في المائة.

٥٥- وبالنسبة لجزر الأنتيل الهولندية ككل يسهم قطاع الخدمات بالجزء الأكبر من القيمة المضافة للقطاع الخاص: ٧٧ في المائة في عام ١٩٩١. ويشمل هذا القطاع التجارة والفنادق والمطاعم والنقل والاتصالات والخدمات المالية والتجارية الأخرى. ويسهم قطاع الخدمات بجزء كبير جدا من القيمة المضافة للقطاع الخاص في جزر ويندورد أي ٨٥ في المائة. ويمكن تفسير ذلك بأهمية قطاع السياحة في سان مارتان. أما الجزء المتبقي من القيمة المضافة فيسهم به قطاع إنتاج السلع بما في ذلك الصناعة التحويلية والتشييد. ويكشف التحليل المقدم هنا مرة أخرى عن طبيعة اقتصاد جزر الأنتيل الموجه نحو الخدمات.

٥٦- بلغت حصة الحكومة في الناتج المحلي في عام ١٩٩١ بالنسبة إلى القطاع الخاص ١٥,٩ في المائة في جزر الأنتيل. وهذا الرقم منخفض بصورة خاصة في جزر ويندورد (١٠,١ في المائة). وتتدنى حصة الحكومة تدريجيا في جزر الأنتيل الهولندية ككل لكنها آخذة في الارتفاع في جزر ويندورد.

٥٧- وأكبر القطاعات الخاصة في جزر الأنتيل الهولندية هو قطاع التجارة وقطاع الخدمات المالية والتجارية اللذان يمثلان ٢٣ في المائة و٢١ في المائة على التوالي من الناتج المحلي. أما حصة قطاعي البناء والفنادق والمطاعم فصغيرة نسبيا لا تتجاوز ٧ في المائة.

٥٨- ويمكن تقسيم النفقات الوطنية إلى الاستهلاك والاستثمار. وبلغت قيمة إجمالي الاستهلاك في عام ١٩٩١ ٨٢٧ ٢ مليون غيلدر ساهمت فيها الأسر المعيشية الخاصة بنسبة ٧١ في المائة والحكومة بالباقي. وبلغت قيمة إجمالي الاستثمارات ٨٦١ مليون غيلدر. وإذا أخذ استهلاك الأصول في الاعتبار بلغت قيمة صافي الاستثمارات ٥٢٩ مليون غيلدر. وبلغت حصة القطاع الخاص في الاستثمارات ٨٦ في المائة. وازداد الاستهلاك في الفترة ١٩٨٦-١٩٩١ بمعدل سنوي قدره ٤,٤ في المائة. وزاد صافي الاستثمارات زيادة كبيرة بنسبة ١١ في المائة في السنة.

٥٩- وتجاوزت الواردات السنوية من السلع والخدمات (باستثناء النفط) في هذه السنوات الصادرات باستمرار ويعني ذلك أن جزر الأنتيل الهولندية في وضع يتميز بالإنفاق الزائد: أي أن الإنفاق يتجاوز الدخل. غير أن الأجور والضرائب على الأرباح المتلقاة من الخارج تعوض عن ذلك. وبذلك فإن الحالة الاقتصادية لجزر الأنتيل الهولندية في هذه السنوات لم تتدهور.

٦٠- وكان عبء الضرائب كبيرا نسبيا في كوراساو خلال عام ١٩٩١: وإذا قورن المبلغ الإجمالي المحصل بالعدد الإجمالي للسكان يكون كل واحد من سكان كوراساو قد دفع ضرائب تبلغ قيمتها في المتوسط ٨٧٢ ٣ غيلدرا. ووصل هذا المبلغ في بونير إلى ٠٧١ ٢ غيلدرا وفي جزر ويندورد إلى ٦٧٩ ٢ غيلدرا.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

٦١- يصف هذا الفرع بإيجاز التاريخ والإطار السياسيين ونوع الحكومة وتنظيم الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ألف- الهيكل الدستوري لمملكة هولندا

٦٢- يرجع تاريخ الهيكل الدستوري الحالي لمملكة هولندا إلى عام ١٩٥٤ عندما قررت هولندا وسورينام وجزر الأنتيل الهولندية (التي كانت تشمل أروبا آنذاك) بعد عدة سنوات من الدراسة والمناقشة والتفاوض، إنشاء نظام دستوري جديد تقوم بموجبه (وفقا لميثاق المملكة، أي الوثيقة الدستورية التي تم إصدارها) "بتصريف شؤونها الداخلية بصورة مستقلة وبما يخدم مصالحها المشتركة على أساس المساواة [...] وتمنح بعضها البعض الآخر مساعدة متبادلة". وهكذا فإن المملكة، وإن ظلت تشكل كيانا سياديا واحدا بمقتضى القانون الدولي، أصبحت تتألف من ثلاثة شركاء متساوين لهم هويات مميزة ويتمتعون باستقلال ذاتي كامل في شؤونهم الداخلية.

٦٣- ومنذ ذلك الحين حدث تغييران هامان. ففي عام ١٩٧٥، قررت سورينام - بموافقة كاملة من الشركاء - أن تترك المملكة لتصبح دولة ذات سيادة بما لها من حق أصيل. وفي عام ١٩٨٦ أصبحت أروبا بلدا مستقلا ضمن المملكة بموجب الميثاق، ولذلك فإنها تتمتع الآن بنفس المركز الدستوري الذي يتمتع به البلدان الآخران، هولندا وجزر الأنتيل الهولندية.

٦٤- إن ميثاق المملكة، وهو الصك الدستوري الأعلى للمملكة، يمثل بطبيعته وثيقة قانونية تستند إلى أساس قبولها الطوعي من قبل البلدان الثلاثة (هولندا وجزر الأنتيل الهولندية وأروبا). ويتكون الميثاق من ثلاثة أجزاء أساسية. ويعرّف الجزء الأول الارتباط بين البلدان الثلاثة، وهو ارتباط اتحادي بطبيعته. إن كون البلدان الثلاثة تشكل مجتمعة كيانا سياديا واحدا يعني ضمنا أن هناك عددا من القضايا التي تتعين إدارتها من قبل البلدان مجتمعة من خلال مؤسسات المملكة (وتشارك الأجهزة المنشأة في مختلف البلدان، حيثما أمكن، في تصريف هذه الشؤون). وتشمل "شؤون المملكة" هذه المحافظة على الاستقلال والدفاع والعلاقات الخارجية وصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاستقرار القانوني والإدارة السليمة.

٦٥- ويعالج الجزء الثاني من الميثاق العلاقة بين البلدان باعتبارها كيانات مستقلة ذاتيا. وتعني الشراكة بين هذه البلدان أن تحترم بعضها البعض الآخر وأن تقدم لبعضها البعض العون والمساعدة، المادية وغيرها، وأن تتشاور وتنسق معا فيما يتعلق بالقضايا التي ليست من شؤون المملكة ولكن إيجاد قدر معقول من التنسيق فيها من شأنه أن يخدم مصلحة المملكة ككل.

٦٦- ويعرف الجزء الثالث من الميثاق الاستقلال الذاتي للبلدان، وهو المبدأ الذي يقوم عليه الميثاق؛ فالبلدان تحكم نفسها وفقا لرغباتها، رهنا فقط بشروط معينة يفرضها كون هذه البلدان جزءا من المملكة. إن المبادئ الأولية للحكم الديمقراطي، واحترام الميثاق وتشريعات المملكة وكفاءة عمل أجهزة البلد هي أمور تهم المملكة ككل. وعلى العكس من ذلك، وعلى الرغم من أن شؤون المملكة هي قضايا تهم المملكة ككل، فإن البلدان تؤدي أدوارا نشطة في طريقة تصريف هذه الشؤون.

٦٧- وجزر الأنتيل الهولندية كيان مستقل ذاتيا داخل مملكة هولندا له دستوره الخاص الذي يتضمن نفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينص عليها دستور هولندا. ويحمي الدستور أغلبية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في مختلف صكوك حقوق الإنسان الرئيسية بينما تغطي قوانين منفصلة الحقوق الأخرى.

باء - نوع الحكومة

١- معلومات عامة

٦٨- نظام المملكة الهولندية ملكي دستوري يقوم على الديمقراطية البرلمانية. والملكة هي رئيسة الدولة يمثلها الحاكم في جزر الأنتيل الهولندية.

٦٩- ولجزر الأنتيل الهولندية هيئات إدارية على المستويين المركزي والجزري. وتتألف الحكومة الاتحادية لجزر الأنتيل الهولندية من الحاكم ومجلس الوزراء.

٧٠- تتألف جزر الأنتيل الهولندية في الوقت الراهن من خمس جزر تتمتع كل واحدة منها بالاستقلال الذاتي فيما يتعلق بشؤونها الخاصة. ويدير كل جزيرة حاكم بالنيابة ومجلس تنفيذي.

٢- مجلس الوزراء

٧١- يتألف مجلس الوزراء من سبعة وزراء فقط ما لم ينص القانون الاتحادي على خلاف ذلك. وينتخب مجلس الوزراء واحدا من أعضائه رئيسا له. ويقوم بتعيين الوزراء أنفسهم الحاكم بعد التشاور مع المجلس التشريعي وبعد الاستماع إلى توصيات المجلس الاستشاري للحكومة. وينظم القانون الاتحادي مسؤوليات الوزراء.

٣- النظام الانتخابي

٧٢- النظام القائم في جزر الأنتيل الهولندية هو نظام تعدد الأحزاب. وتتبع هذه الجزر نظام التمثيل النسبي الذي تمنح فيه المقاعد للأحزاب بنسبة عدد الأصوات المدلى بها. ولكي ينتخب المرشح ينبغي له أن يحصل على عدد أصوات مساو لمجموع عدد الأصوات المدلى بها مقسوما على عدد المقاعد التي ستخصص. ومبدئيا، ينتخب أعضاء البرلمان ومجالس الجزر حسب النظام الانتخابي ذاته.

٧٣- إن الحق في التصويت والحق في الترشيح للانتخاب حقان منصوص عليهما في دستور جزر الأنتيل الهولندية.

٤- البرلمان

٧٤- إن النظام البرلماني مجسد في دستور جزر الأنتيل الهولندية. ومسؤوليات البرلمان محددة في لائحة داخلية. والبرلمان هيئة تمثيلية على الصعيد المركزي تنتخب مرة كل أربع سنوات. ولهذا البرلمان مهمتان رئيسيتان هما التعاون في التشريع والإشراف على سير أعمال الحكومة. ومنح البرلمان سلطات مختلفة لتمكينه من القيام بهاتين المهمتين. وللقيام بمهامه كشريك في عملية التشريع يتمتع بالحق في التعديل وهو الحق في إدخال تغييرات على مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة. ويمكن لأي عضو من أعضاء البرلمان أن يقترح تعديلا.

٧٥- وللبرلمان الحق أيضا في سن القوانين. ولممارسة دوره الإشرافي فيما يخص الحكومة يتمتع أعضاؤه بالحق في الاستجواب والحق في توجيه أسئلة إلى الوزراء والحق في التحقيق. وهذا الحق الأخير يجيز لأعضاء البرلمان طلب المعلومات من وزير واحد أو أكثر.

٥- مجلس الجزيرة

٧٦- مجلس الجزيرة هو الهيئة الإدارية الرئيسية لكل جزيرة. وطبقا لنظام جزر الأنتيل الهولندية يجوز لهذا المجلس أن يمارس كافة سلطات الحكومة فيما يخص شؤون الجزيرة الخاصة. وعلى مستوى الجزيرة يقوم المجلس باتخاذ القرارات الأساسية.

جيم - النظام القانوني

٧٧- تقوم السلطات المختصة على المستوى المركزي للحكومة بسن القوانين الاتحادية بينما تقوم السلطات المختصة على المستوى الجزري للحكومة بسن قوانين الجزيرة. ويحكم الدستور الاتحادي ونظام جزر الأنتيل الهولندية على التوالي كافة الإجراءات المتعلقة بالتشريع.

٧٨- ويحتل الميثاق المرتبة العليا في هرمية التشريع. وتتضمن المادة ٢ من الميثاق قائمة بالاتفاقات مع السلطات الأخرى ومع المنظمات الدولية. وتدخل المعاهدات الدولية حيز النفاذ على أساس أحكام الميثاق وطبقا لها.

٧٩- وتنظم أحكام الدستور إجراءات صياغة وإصدار المعاهدات. وتشير المواد ذات الصلة من الدستور إلى المملكة موضحة أن هذه الأحكام تنطبق على المملكة ككل. وفضلا عن ذلك، تؤكد المادة ٥ من الميثاق على أن السلطة التشريعية فيما يخص شؤون المملكة سلطة منصوص عليها في الدستور طالما لم ينص عليها الميثاق. وفضلا عن ذلك، يوجد اتفاق تعاون بين جزر الأنتيل الهولندية وأروبا (منشور ١٩٨٥، ٨٨) تنص المادة ٣ منه على ضرورة قيام البلدين بتضمين تشريعهما حقوق الإنسان على نحو ما حددته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠.

دال - السلطة القضائية

٨٠- استنادا إلى الدستور، يوجد في جزر الأنتيل الهولندية محكمة استئناف مشتركة واحدة ومحاكم ابتدائية في كل جزيرة. وبموجب اتفاق تعاوني بين أروبا وجزر الأنتيل الهولندية، دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، تعمل محكمة الاستئناف كمحكمة استئناف مشتركة بين جزر الأنتيل الهولندية وأروبا. ويعمل أعضاء محكمة الاستئناف كقضاة يرأسون وحدهم الجلسات في المحاكم الابتدائية.

٨١- ويضمن الدستور استقلال السلطة القضائية؛ وتعين الملكة القضاة لمدى الحياة بعد مشاورات مع حاكم جزر الأنتيل الهولندية.

٨٢- وفي ١ آذار/مارس ١٩٦٥ دخلت القواعد المتعلقة بالاستئناف عن طريق النقض حيز النفاذ في جزر الأنتيل الهولندية. وتعرف المادة ١ جوهر هذه القواعد المتمثل في إمكانية طلب الاستئناف من المحكمة العليا في لاهاي "في الحالات المماثلة وبطريقة مماثلة ونتائج قانونية مماثلة" لتلك التي تنطبق على القضايا المدنية والجنائية في هولندا.

ثالثا - الإطار القانوني العام الذي تحمى ضمنه حقوق الإنسان

٨٣- يمكن أن تكون المحكمة في جزر الأنتيل الهولندية محكمة عادية أو محكمة إدارية تنشأ خصيصا لهذا الغرض.

ألف - المحكمة العادية

٨٤- يجوز لشخص يرى أن جهازا حكوميا اتخذ قرارا يضر بمصالحه بموجب القانون المدني على نحو غير مقبول أن يرفع دعوى أمام المحاكم العادية لإبطال هذا القرار.

٨٥- وتتمثل مختلف الطرق التي يمكن لمحكمة عادية أن تشارك بها في تسوية نزاعات ناجمة عن إجراءات تتخذها السلطات العامة فيما يلي:

(أ) بوصفها محكمة جنائية: تحيط المحكمة العادية علما بكافة القضايا التي تتطلب محاكمات قد تسفر على فرض عقوبة. وأي قضية ترفعها النيابة العامة قضية تستهدف التوصل إلى إدانة المتهم. ويجب على المحكمة أن تكون رأيا بشأن مدى إلزامية القاعدة التي تم انتهاكها. وإذا خلصت المحكمة إلى أن القاعدة غير ملزمة لتناقضها مع أحد أحكام القانون الدولي الملزمة لكافة الأشخاص فإنها تبرئ المتهم. وبذلك تقوم المحاكم العادية بدور هام في رصد قانونية التشريع؛

(ب) بوصفها محكمة إدارية معينة في قانون خاص لجزر الأنتيل الهولندية. ويمكن ذكر الأمثلة التالية:

'١' تنص المادة ١٩ من نظام جزر الأنتيل الهولندية على جواز بت محكمة العدل في قبول عضو في مجلس الجزيرة إذا لم يقم المجلس بذلك؛

'٢' تنص المادة ١١ من النظام الانتخابي على صلاحية المحكمة الابتدائية فيما يخص الاستماع إلى طلبات تعديل السجل الانتخابي. وعلى أساس هذه السلطة يمكن للمحكمة الابتدائية أن تصدر قرارا إلزاميا وتحدد التعويض بموجب الفرع ١٨ من القانون الإلزامي.

وتعلن صلاحية المحاكم عادة في الأحكام المشار إليها فيما يخص إبطال بعض القرارات التي تتخذها الهيئات الإدارية والاستعاضة عنها بقراراتها الخاصة أو اتخاذ قرارات في حالة فشل هيئة حكومية في القيام بذلك أو بافتقارها إلى صلاحية القيام بذلك؛

(ج) بوصفها محكمة إدارية بموجب المادة ١٠٣ من دستور جزر الأنتيل الهولندية. بموجب هذه المادة تدخل المنازعات بشأن القانون الانتخابي وغيره من الحقوق المدنية ضمن الولاية القضائية للمحاكم العادية ما لم يعين أحد قوانين جزر الأنتيل الهولندية محكمة أخرى. ولأن المادة ١٠٣ وضعت بموجب أحد قوانين جزر الأنتيل الهولندية فقد أثيرت شكوك فيما إذا كان من الممكن أن يشكل قانون الدعوى في الواقع فعلها أساسا لاختصاص المحاكم العادية. وينص قانون الدعوى الحالي على ما يلي: نظرا لعدم تعيين أي محاكم أخرى للاستماع لهذا النوع من الدعاوى في جزر الأنتيل الهولندية فإن على الأفراد أن يتوجهوا إلى المحاكم العادية.

باء - المحاكم الإدارية

٨٦- بالإضافة إلى المحاكم العادية التي تقوم أحيانا مقام المحاكم الإدارية يوجد في جزير الأنتيل الهولندية أيضا محاكم إدارية خاصة. وهذه المحاكم هي: محكمة الضرائب ومحكمة الاستئناف الخاصة بالخدمة العامة ومحكمة الخدمة العامة وأربع محاكم تستمع إلى القضايا المتصلة بالقانون العام الخاص بالمعاش التقاعدي لكبار السن وقانون التأمين ضد الحوادث وقانون التأمين الصحي والقانون العام لتأمين الأرامل واليتامى. ووظيفة هذه المحاكم الإدارية هي تحديد قانونية القرارات المتخذة بموجب مختلف القوانين.

٨٧- وتتمثل أسباب المراجعة من جانب هذه المحاكم فيما يلي:

(أ) التعارض مع القانون بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ب) التعارض مع حظر إساءة استعمال السلطة؛

(ج) التعارض مع حظر التعسف؛

(د) التعارض مع مبادئ الإدارة السليمة المعترف بها عموما.

٨٨- وهناك بعض الحقوق الأساسية التي لا يجوز تقييدها إلا بتشريع صادر عن الحكومة (الحاكم ومجلس الوزراء) وبرلمان جزر الأنتيل الهولندية. وبعبارة أخرى لا تملك سلطات الأقاليم الجزرية الخمسة لجزر الأنتيل الهولندية سلطة فرض هذه التقييدات.

٨٩- ويجوز للحاكم، بوصفه السلطة التنفيذية لحكومة جزر الأنتيل الهولندية، أن يلغي أي لائحة صادرة عن إدارة إقليم جزري يقيّد الفرد في ممارسة حقوقه الأساسية. وإذا لم يلغ الحاكم هذه اللائحة يجوز لأي فرد أن يرفع دعوى يمكن للمحكمة أن تعلن بناء عليها بطلان هذه اللائحة لأنها تتعارض مع صك هام مثل اتفاقية حقوق الإنسان أو دستور جزر الأنتيل الهولندية أو مع قانون أو مرسوم صادر عن الحاكم.

٩٠- ويجوز للحاكم، بوصفه ممثل مملكة هولندا، أن يقترح على الملكة، بوصفها رئيسة دولة المملكة، أن تعلق أو تلغي أي تدبير إداري صادر عن حكومة الأنتيل الهولندية يتضمن أحكاما تنتهك حقوق الإنسان وحرياته. وفضلا عن ذلك إذا رأى أن تدبيرا إداريا ينتهك أحد الصكوك الهامة وينبغي تعليقه أو إلغاؤه فإنه لا ينفذه. ومن نتائج حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ (قضية بنثم) الذي يقضي بأن نقل الدعوى إلى التاج، كما سبق ذكره، لا يمكن اعتباره عملية توفر محكمة مستقلة ونزيهة، شرع في اتباع إجراءات إدارية ملائمة في المحاكم الابتدائية.

٩١- ويجوز لمحاكم جزر الأنتيل الهولندية أن تحقق في أي إجراء بل وأي تشريع حكومي لضمان تماشيه مع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

٩٢- واللجوء إلى المحاكم في جزر الأنتيل الهولندية فيما يخص قضايا حقوق الإنسان حق يحميه الدستور والقوانين والصكوك التشريعية الصادرة عملا به. وهكذا إذا لم يقترح الحاكم أن تعلق الملكة أو تلغي تدبيرا إداريا تضعه حكومة جزر الأنتيل الهولندية فإنه يجوز للمحكمة أن تعلن عدم نفاذ التدبير بناء على طلب أي شخص يقيد هذا التدبير بصورة غير قانونية ممارسته لحقوقه الأساسية.

٩٣- وبمقتضى قانون جزر الأنتيل الهولندية، تملك النيابة العامة وحدها سلطة رفع الدعاوى الجنائية. ولا يحق للفرد رفع مثل هذه الدعاوى وإن كان يجوز له تقديم شكوى إلى المحكمة مصحوبة بطلب لرفع دعوى. ويحكم الإجراء الجنائي في جزر الأنتيل الهولندية ما يعرف بمبدأ خدمة المصلحة الذي يعني أنه يجوز للنيابات العامة أن تقرر عدم اتخاذ إجراء جنائي في قضية محددة لأسباب تتصل بالمصلحة العامة. غير أن المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية يجيز لأي طرف معني رفع شكوى إلى المحكمة ضد هذا القرار. عندئذ تستمع المحكمة إلى سبب قرار عدم اتخاذ إجراءات جنائية وتقرر بكل استقلال أن تأمر أو لا تأمر إدارة النيابات العامة باتخاذ إجراءات جنائية.

٩٤- ويوفر قانون جزر الأنتيل الهولندية عدة وسائل تمكن الضحايا من الحصول على تعويض. ويتضمن كل من القانون المدني (المواد ١٣٨٢-١٣٩٧(د) فيما يخص الأضرار اللاحقة بالغير) وقانون الإجراءات الجنائية (المواد ١٨٩-١٩٣ بالنسبة للأضرار التي يسببها الجاني) في جزر الأنتيل الهولندية أحكاما فيما يخص التعويض والأضرار تضمن للضحية الحصول على تعويض.

٩٥- ويجوز للضحية أن تنضم إلى أطراف الدعوى الجنائية كطرف متضرر وتقدم طلبا للحصول على تعويضات. ومن جهة أخرى يجوز للضحايا التي تطلب تعويضات عن أي ضرر أن تلجأ إلى المحاكم المدنية. وإذا ادُّعي أن ملحق الضرر هو الدولة أو موظف عمومي أثناء ممارسة مهامه يمكن إجبار حكومة جزر الأنتيل الهولندية أو حكومة الجزيرة، أيهما أنسب، على دفع تعويضات. وليس هناك حق في الحصول على تعويض طبي أو نفساني. وتنطبق الشروط سالفة الذكر بغض النظر عن جنسية الشخص المعني أو الأشخاص المعنيين.

٩٦- وهناك عدة قيود على الخروج عن الالتزامات. وتنص المادة ١٣٧ من دستور جزر الأنتيل الهولندية (نشرة القوانين والمراسيم ١٩٥٥، العدد 36 PB 32) على ما يلي: من أجل الحفاظ على الأمن الخارجي أو الداخلي في ظروف قد تتضرر فيها مصالح المملكة في حالة حرب أو خطر حرب أو في حالة اختلال أو

احتمال اختلال النظام والسلم الداخليين، يجوز إعلان حالة الحرب في كل جزء من جزر الأنتيل الهولندية أو تطبيق القانون العرفي فيه. ويحدد أحد قوانين المملكة أو لائحة توضع عملا بهذا القانون الطريقة التي يجب أن يتم بها هذا الإعلان وآثاره.

٩٧- وتنص الفقرة ٣ من المادة سالفة الذكر على جواز وضع لوائح تتيح نقل صلاحيات السلطات المدنية فيما يخص النظام العام والشرطة جزئيا إما إلى هيئات أخرى تابعة للسلطات المدنية أو إلى السلطات العسكرية وتحدد كيفية القيام بذلك. وهي تنص أيضا على أن تصبح السلطات المدنية خاضعة للسلطات العسكرية إذا نقلت هذه الصلاحيات إليها في هذا الشأن. وتنص اللائحة نفسها أيضا على استثناءات فيما يخص حرية الصحافة بموجب المادة ٨ من الدستور وفيما يخص حرمة المساكن (المادة ١٠٧ من الدستور) والمراسلات (المادة ١٠٨ من الدستور).

٩٨- وتنص المادة ١٣٨ من الدستور أيضا على جواز قيام حاكم جزر الأنتيل الهولندية الذي يمثل المملكة، من غير الإخلال بأحكام المادة ١٣٧ من الدستور، بإعلان حالة الحرب في كل جزء من جزر الأنتيل الهولندية أو إخضاعه للقانون العرفي من أجل صيانة الأمن الداخلي والنظام العام. ويحدد قانون البرلمان طريقة القيام بذلك وآثاره. ومن الممكن هنا أيضا الخروج عن الأحكام المتعلقة بحرية الصحافة والحق في التجمع وحرمة المسكن والمراسلات.

٩٩- وفي حالة الحرب يمكن أيضا الخروج عن المادة ١٠٥ من الدستور. وتنص الفقرة ١ من هذه المادة على ما يلي: "لا يجوز حرمان أحد من حقوقه القانونية قسرا" وتنص الفقرة ٢ على ما يلي: "ينظم قانون البرلمان طريقة تسوية النزاعات حول تقاسم السلطات بين السلطات القضائية والسلطات الأخرى".

١٠٠- وتشير المادة ٣٤ من ميثاق مملكة هولندا (قانون ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، S.503) أيضا إلى وجوب اتخاذ بعض التدابير القانونية التي قد تستتبع انتهاك بعض الحقوق الأساسية في حالات الطوارئ. وهذه المادة مصاغة بنفس الطريقة التي صيغت بها المادة ١٣٧ من دستور جزر الأنتيل الهولندية.

١٠١- وتجدر الإشارة إلى أنه لم يسبق، على حد علمنا، أن احتج بالأحكام الواردة في دستور جزر الأنتيل الهولندية وميثاق مملكة هولندا لا قبل ولا بعد بدء سريان أي صك من صكوك الأمم المتحدة الرئيسية الستة لحقوق الإنسان في جزر الأنتيل الهولندية.

١٠٢- ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٢ من دستور جزر الأنتيل الهولندية تطبق معظم الأحكام المتعلقة بالحقوق المادية المحددة في عدة صكوك لحقوق الإنسان مباشرة نظرا لمحتواها وصيغتها ويمكن أن تطبقها المحاكم في جزر الأنتيل الهولندية من غير وضع تشريعات منفصلة. إن المادتين ٩٣ و٩٤ من دستور هولندا اللتين تجيزان أن يكون لأحكام المعاهدة الملائمة آثار قانونية مباشرة على الأفراد بل وتجيزان تغليبها على التشريعات المتنازعة تنطبقان أيضا على جزر الأنتيل الهولندية على أساس المادتين ٥ و٢٤ من ميثاق المملكة الهولندية. وتنص المادة ٩٣ من الميثاق على ما يلي: "إن أحكام المعاهدات وقرارات المؤسسات الدولية التي قد تكون ملزمة لجميع الأشخاص بحكم محتواها تصبح ملزمة بعد نشرها". وتنص المادة ٩٤ من الميثاق على ما يلي: "لا تطبق الأحكام القانونية السارية ضمن المملكة إذا كانت تتعارض مع أي من أحكام الاتفاقيات أو قرارات المؤسسات الدولية الملزمة".

١٠٣- إن مسألة معرفة ما إذا كانت معاهدة ما نافذة من تلقاء نفسها مسألة تبت فيها المحاكم في نهاية المطاف. ومن جهة أخرى فإن أحكام المعاهدات التي تنص على ضرورة اعتبار بعض الأفعال أفعالا إجرامية تتطلب محاكمة مرتكبيها بموجب القانون الجنائي الوطني أحكام غير قابلة للتطبيق المباشر. أولا، تنص المادة ١ من القانون الجنائي لجزر الأنتيل الهولندية على عدم إمكانية اعتبار فعل ما فعلا إجراميا إلا على أساس حكم قانوني محدد في السابق في القانون الجنائي. ويعني ذلك أن من الضروري إدماج تعاريف الأفعال الإجرامية الواردة في اتفاقات دولية في القانون الجنائي لجزر الأنتيل الهولندية. ثانيا، يفيد إدماج هذه التعاريف في القانون الجنائي لجزر الأنتيل الهولندية أيضا في تحديد العقوبة القصوى التي يمكن فرضها على ارتكاب الجريمة.

١٠٤- وبالإضافة إلى الملاحظات السابقة في هذا الشأن، أنشئت مؤسسات وآليات أو يجري إعدادها لرصد تنفيذ حقوق الإنسان:

(أ) يجيز المرسوم الوطني الذي يحكم لجنة الشكاوى عن سلوك الشرطة (منشور عام ١٩٩٤ العدد ٥) إجراء تحقيقات مستقلة. وتتألف هذه اللجنة من طبيب ومحاضر في القانون في جامعة جزر الأنتيل الهولندية ومدع عام سابق؛

(ب) أدرج في مشروع قانون الإجراءات الإدارية تدبير قانوني يرمي إلى منع المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية. وهو يفتح المجال لتعيين قاض مستقل في حالات الأخطاء المرتكبة على الصعيد الإداري بما في ذلك تلك التي يرتكبها الموظفون الحكوميون؛

(ج) يجري إعداد مشروع قانون يتم بموجبه إنشاء إدارة وطنية للتحقيق الجنائي تحت الولاية المباشرة لوزير العدل وهي إدارة ستعمل كهيئة مستقلة للتحقيق في القضايا الجنائية المرفوعة ضد الموظفين العموميين والسلطات العامة بما في ذلك الشرطة؛

(د) سيؤدي مشروع قانون آخر يجري إعداده إلى تعيين أمين مظالم مستقل ترفع إليه الشكاوى أيضا في حالات التحقيق التي تعني وزارة العدل والسلطات القضائية.

رابعا - الإعلام والدعاية

١٠٥- ينبغي بادئ ذي بدء الإشارة إلى أن نصوص كافة صكوك حقوق الإنسان متوفرة بلغة التعليم المستخدمة في جزر الأنتيل الهولندية. وتوزع هذه الصكوك بانتظام على الجمهور والسلطات المختصة عن طريق شعبة المعاهدات التابعة لمكتب العلاقات الخارجية لجزر الأنتيل الهولندية. ووزعت أيضا نسخ عديدة من "دليل تقديم التقارير عن حقوق الإنسان" فضلا عن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

١٠٦- وأنشئت أفرقة عمل محلية لرصد التقارير الدورية والمساعدة في إعدادها، يجري بواسطتها الاتصال بمختلف المؤسسات الحكومية.

١٠٧- وقامت وسائل الإعلام المحلية أيضا بإذكاء وعي الجمهور بقضايا حقوق الإنسان كما أن الدور النشط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية يساعد على تشجيع المناقشة العامة حول مختلف المواضيع.

١٠٨- ورعت الحكومة المركزية عدة حلقات عمل نظمتها منظمات غير حكومية حول مواضيع حقوق الإنسان وشاركت فيها.

١٠٩- وبالإضافة إلى التعاون على الصعيد المحلي بدأ التعاون في مجال برامج التوعية داخل مملكة هولندا في شكل حلقات عمل بشأن قضايا حقوق الإنسان.

١١٠- وفيما يخص التحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، رُئي وجود حاجة ماسة إلى مؤسسة دائمة تعالج قضايا السكان بالمعنى الواسع. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ قررت حكومة جزر الأنتيل الهولندية إنشاء لجنة دائمة للسياسات السكانية ووحدة للسكان. وتتألف اللجنة من أشخاص من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات العمالية وممثلين لجميع الجزر.

١١١- ولدى إذكاء الوعي بهذا المؤتمر والمواضيع ذات الصلة شاركت اللجنة في عدد من الأنشطة مثل تنظيم مسابقة للملصقات وإخراج فيلم محلي بشأن قضايا السكان/الحالة في جزر الأنتيل الهولندية وبرامج إذاعية وإصدار بلاغات صحفية وتنظيم مقابلات. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوفير الأموال اللازمة لذلك.

١١٢- ويتولى مكتب العلاقات الخارجية لجزر الأنتيل الهولندية المسؤولية عن تنسيق التقارير الدورية. وتطلب المساهمات عادة من عدد كبير من المصادر مثل كافة الإدارات الحكومية على الصعيد المركزي وعلى صعيد الجزر وكذلك من المنظمات المختصة غير الحكومية. ويصبح محتوى التقارير أحيانا موضوع مناقشة عامة.

- - - - -